### اجتماع قريب بين عباس وشارون

# إسرائيل تعلق تسليم مدن الضفة وتحاول جر الفلسطينيين إلى حرب أهلية

□ .. القدس المحتلة/ وكالات الانباء/

في الوقت الذي توقع رئيس الوزراء الاسرائيلي ارئيل شارون أمس الاربعاء أن يلتقي قريبا برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس صرح وزير الدفاع شاؤول موفاز بان اسرائيل ستعلق تسليم مدن الضفة الغربية إلى الفلسطينيين.

وذكرت صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية أن شارون توقع خلال اجتماع عقده المجلس الوزاري أن يلتقي عباس في وقت قريب دون ذكر الموعد المحدد لهذا اللقاء لكن الصحيفة نقلت عن مصادر سياسية قولها أنه من المرجح عقد اللقاء قبل قمة الرئيس الامريكي جورج بوش مع عباس بعد اسبوعين.

وفي هذه الأنباء نقل راديو اسرائيل عن وزير الدفاع موفاز زعمه أمام المجلس الوزراي الأمني المصغر أن الفلسطينيين لم يلتزموا بتعهداتهم فيما يتعلق بجمع الاسلحة من المطلوبين في المدن الواقعة تحت سيطرتهم بالفعل.

وقرر المجلس الوزاري بناء على طلب موفاز تعليق إجراءات تسليم السيطرة الأمنية في المدن الفلسطينية للسلطة.

ورغم أن ممثلي الجيش الاسرائيلي في المجلس الوزاري أكدوا ضرورة استمرار تسليم مزيد من المدن للفلسطينيين إلا أن ممثلي جهاز الأمن العام (الشاباك) عارضوا ذلك.

وفي سياق أخر نقلت صحيفة احرونوت عن الوزير حاييم رامون من حزب العمل انتقاده خلال الجلسة التي عقدها المجلس الوزاري لموقف وزير المالية بنيامين نتينياهو الذي أعلن معارضته لتسليم محور فيلادلفي في قطاع غزة إلى مصر في إطار خطة الانسحاب الاسرائيلي من غزة قائلا: إن نشر ٧٥٠ جنديا مصريا على طول محور فيلادلفي بين القطاع ومصر سيشكل خطرا على أمن اسرائيل.

وقال رامون: إن مهمة الجنود المصريين تتمثل في منع عمليات ضد جنود الجيش الاسرائيلي طالبا من موفاز وقف الجدل مع الجانب المصري في هذا الشان والسعي لنشر الجنود المصريين على الفور.

وفي رام الله ذكر راديو صوت فلسطين أن الرئيس الفلسطيني أبلغ مجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين أن أي اتفاقية نهائية مع اسرائيل سيجري طرحها في استفتاء عام.

وقال محمود عباس أنه سيجري طرح الاتفاقية في استفتاء حتى يقرر الشعب ما إذا كان يريدها.

وفي الاجتماع الذي عقد في مكتب عباس في رام الله قال عباس: إن الفلسطينيين يجب ألا يفقدوا الأمل عندما يرون المستوطنات الاسرائيلية الواسعة في الضفة الغربية موضحا أن المستوطنات التي كانت موجودة في سيناء هدمت.

جاء ذلك في إشارة إلى مستوطنات اسرائيل في شمال جزيرة سيناء عام ١٩٨٢م قبل تسليم سيناء إلى مصر ضمن اتفاقية السلام الموقعة معها.

واتهم الرئيس الفلسطيني الحكومة الاسرائيلية بمحاولة جر الفلسطينيين إلى حرب أهلية ولكنه تعهد بأن هذا لن يحدث أبدا لأنه بمثابة خط أحمر قائلا: إن الأمن سيفرض بالشكل الذي يريده الفلسطينيون لضمان حماية الشعب الفلسطيني.

واتهم عباس اسرائيل بالتنصل من الوعود التي قطعتها للسلطة الفلسطينية، وقال: إن السلطة عازمة على فرض القانون والنظام في المناطق التي تسيطر عليها ومنع انتشار المليشيات المسلحة في الشوارع على الرغم من العراقيل الاسرائيلية.

وقالت السلطة الفلسطينية إنها لا تهتم بتهديد فصائل المقاومة قطع الهدنة مع اسرائيل في غضون اسبوع مالم تتوقف الدولة عن ملاحقتهم.

جاء ذلك إثر تهديد كتائب شهداء الأقصى في نابلس وأعلن عبدالفتاح حمائل المسؤول عن ملف المطلوبين في السلطة أن التهديدات (غير مبررة) وصرح حمائل لوكالة الانباء الالمانية (د.ب.ا) إن هذا أمر لا يتسم بالأهمية ومن الممكن ايجاد طريقة لتفاديه.

وأضاف: إن السلطة الفلسطينية تبذل أقصى ما بوسعها لإحلال الأمن وتحسين الأوضاع الاجتماعية للمطلوبية الفلسطينيين، ولكنه قال: إنها لاتزال تواجه مشكلة مع الاسرائيليين.

وقال حمايل: إن السلطة سترفع الأمر إلى أعلى المستويات في الأيام القليلة القادمة وعلى الجميع إدراك أنه لا توجد إلا سلطة واحدة هي السلطة الفلسطينية.

وأوضح حمائل أن مسؤولين أمنيين اجتمعوا الثلاثاء بمطلوبين فلسطينيين في مدينة اريحا التي تسلمتها السلطة الفلسطينية من اسرائيل على أمل حملهم على تسلم اسلحتهم إلى السلطة وإنهاء نشاطاتهم العسكرية.

وقال: إن هذا الموضوع في طريقه إلى الحل وأكدوا أنهم لم يعودوا في حاجة إلى اسلحتهم بما أنهم انضموا إلى قوات الأمن الفلسطينية.

وفي هذه الأثناء استقبل رئيس الوزراء الفلسطيني احمد قريع في رام الله تشارلز لاند رئيس الوفد الاوروبي الذي سيشرف على الانتخابات البلدية الفلسطينية المقرر أن تبدأ اليوم.

وذكرت مصادر فلسطينية رسمية أن قريع التقى المسؤول الاوروبي في مقر الحكومة برام الله وبحث معه سير العملية الانتخابية والعقبات السرائيلية التي تؤثر على الانتخابات.

ومن المقرر أن يعقد الوفد الاوروبي مؤتمرا صحفيا غدا لإعلان تقرير حول الاشراف على الجولة الثانية من الانتخابات البلدية.

في الوقت ذاته دعت الحكومة الفلسطينية اللجنة الرباعية الدولية إلى التدخل فورا لوقف المستوطنات الاسرائيلية وخطط بناء الجدار في مدينة الخليل بالضفة وعزم اسرائيل إنشاء جامعة في مستوطنة أرييل.

وفي تطور آخر ذكرت وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) أن عددا من المواطنين والمتضامنين الاسرائيليين والدوليين أصيبوا واعتقل آخرون ربطوا أنفسهم بالسلاسل الحديدية والاقفال بأشجار الزيتون في قرية بلعين غربي رام الله.

وأضافت الوكالة الفلسطينية أن قوات الاحتلال أرادت اقتلاعها والاستيلاء على الأراضي التي تحتضنها لصالح جدار الضم والفصل العنصري.

وكان نشطاء السلام توجهوا فجرا مع نشطاء محليين إلى المنطقة وربطوا أنفسهم بالاشجار قبل وصول الجرافات الاسرائيلية التي فصلتها عن الأرض.. وأعلن عبدالله أبو رحمة رئيس اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار في بلعين: إن ٢٠ شخصا ربطوا أنفسهم بالاشجار ستة منهم من المتضامنين الدوليين وستة من المتضامنين الاسرائيليين إضافة إلى ثمانية من أهالي القرية المهددة أراضيهم بالمصادرة.

وقالت الوكالة: إن القوات الاسرائيلية هاجمت المتواجدين في المكان وقصوا الاقفال وانهالوا عليهم بالضرب مما أدى إلى اصابة عدد منهم بجروح وكدمات كما اعتقلت عددا من المواطنين.

## المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية والبلدية تبدأ اليوم في ٨٤ مدينة وقرية فلسطينية

**متابعة/ محمد شبيطة**

□ .. الانتخابات البلدية المحلية الفلسطينية في مرحلتها الثانية تبدأ اليوم في ظل مشاركة كافة القوى الوطنية والاسلامية فيها والتي دعت جماهير الناخبين إلى المشاركة بكثافة والتوجه إلى صناديق الاقتراع لانتخاب ممثليهم في مجالس البلديات.

وتأتي مرحلة الاقتراع في الوقت الذي يتخوف المراقبون من حدوث صدامات بين مختلف الفصائل التي طالبت بضمان أوسع مشاركة شعبية لانجاح المرحلة الثانية من الانتخابات البلدية، إلا أن القوى الفلسطينية أجمعت على تحذير سلطات الاحتلال من إمعانها في العدوان ضد الشعب الفلسطيني مستغلة حالة التهدئة القائمة لفرض الأمر الواقع.

وقد أكد وزير الداخلية الفلسطينية اللواء نصر يوسف أمس أهمية تهيئة الأجواء الملائمة لانجاح العملية الانتخابية للمجالس المحلية والبلدية التي تجري اليوم في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وطالب يوسف في بيان صحفي نشرته وكالات الأنباء أمس الأجهزة الأمنية الفلسطينية باتخاذ الإجراءات المطلوبة. والتسهيلات اللازمة لضمان الأمن في مراكز الاقتراع وحرية العملية الانتخابية ونزاهتها.

وأكد على أهمية الالتزام بالضوابط المحددة لدور الاجهزة الأهلية وفقا للقانون حفاظا على الصورة الحضارية للشعب الفلسطيني أمام العالم.

وكانت الحملة الانتخابية لعدد من البلديات والمجالس المحلية في قطاع غزة والضفة الغربية قد انتهت صباح أمس كما قررت لجنة الانتخابات المحلية الفلسطينية.

وسيبدأ الاقتراع صباح اليوم الخميس في ٨٤ مدينة وقرية في الضفة والقطاع بما في ذلك عدد من القرى القريبة من مدينة القدس ويبلغ عدد مراكز الاقتراع ٢٤٥ في الضفة والقطاع بما في ذلك عدد من القرى القريبة من مدينة القدس ويبلغ عدد مراكز الاقتراع ٢٤٥ في الضفة و٧٥ مركزا أخرا في القطاع.

ويصل عدد الناخبين إلى حوالي ٦٠٥ الاف ناخب بينهم أكثر من ٤٨٠ ألف ناخب في الضفة وحوالي ١٢٥ ألف ناخب في القطاع في حين يبلغ عدد المرشحين ٢٥٠٩ من بينهم ٣٩٩ امرأة يتنافسون على ٩٠٦ مقاعد من مقاعد البلديات والمجالس المحلية.

وكانت القوى الوطنية والاسلامية قد حثت الفلسطينيين على المشاركة بكثافة في الانتخابات البلدية والتوجه إلى صناديق الاقتراع لانتخاب ممثليهم في مجالس البلديات.

وأكدت القوى في بيان صحفي ضرورة ضمان أوسع لمشاركة شعبية لانجاح المرحلة الثانية من الانتخابات البلدية.

وحذرت تلك القوى من إمعان سلطات الاحتلال الاسرائيلي في خطواتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني مستغلة حال التهدئة القائمة لفرض الأمر الواقع والاستيطان واحتلال الأراضي الفلسطينية واعتبر البيان أن الاجتياحات والاعتقالات والتعجيل في استكمال بناء جدار الفصل العنصري وتكثيف بناء المستوطنات وعزل القدس وتهديد حرمة المسجد الأقصى المبارك جرائم تهدد تقويض حال التهدئة وتدفعها نحو الإنهيار.

وحملت القوى حكومة الاحتلال الاسرائيلي المسؤولية الكاملة عن انفجار دوامة العنف مجددا في حال إنهيار التهدئة، مؤكدة أن التزامها بقرار التهدئة لايعني التخلي عن خيار المقاومة.

### في يونيو القادم:

## الكويت تجري انتخابات المجلس البلدي بدون مشاركة المرأة

■.. الكويت/رويترز

يتوجه الكويتيون إلى صناديق الاقتراع الشهر المقبل في انتخابات المجلس البلدي لكن الكويتيات لن يشاركن فيها بعد أن عطلت المعارضة الاسلامية إقرار البرلمان لمشروع قانون يمنحهن حق الانتخاب.

ودعا مرسوم أصدره أمير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح مساء الثلاثاء : الناخبون مدعوون لانتخاب أعضاء المجلس البلدي في الدوائر الانتخابية العشر يوم الثاني من يونيو المقبل.

وقبل بضع ساعات من صدور المرسوم أعلن جاسم الخرافي رئيس مجلس الأمة (البرلمان) الكويتي أنه لن يسمح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات بعد أن تأجل تصويت المجلس على مشروع قانون يمنحها هذا الحق لكنها قد تشارك في الانتخابات التالية المقررة في عام ٢٠٠٩م.

وعرضت الحكومة الاصلاحية في الكويت المتحالفة مع الولايات المتحدة كذلك مشروع قانون آخر يمنح المرأة حقوق انتخاب كاملة تشمل المشاركة في الانتخابات البرلمانية لكنه لم يناقش بعد في البرلمان وعضويته قاصرة على الرجال.

وفشلت خطوات مماثلة قامت بها الحكومة في الماضي منها طرح مشروع قانون عام ١٩٩٩م يمنح المرأة حق التصويت في الانتخابات البرلمانية والذي رفض بفارق ضئيل من جانب الاسلاميين المحافظين وممثلي العشائر من أعضاء البرلمان الذين يتمتعون بنفوذ كبير في المجلس الحالي.

وجاء رد فعل بعض الجمعيات النسائية غاضبا على انباء عدم مشاركة المرأة في انتخابات المجلس البلدي وشككت في امكانية اقرار قانون منح المرأة حقوقا انتخابية كاملة.

وقالت شيخة النصف التي ترأس جمعية نسائية رائدة في البلاد لرويترز "هناك جماعة غير راضية عن دخولنا البرلمان وهي تتلاعب بمسألة...معلقة منذ ٤٠ عاما، وأرجأ البرلمان التصويت لمدة اسبوعين على مشروع قانون يمنح المرأة حق المشاركة في الانتخابات المحلية بالتصويت والترشيح لأول مرة بعد أن فشل تمريره يوم الإثنين الماضي بسبب امتناع العديد من المعارضين والمحافظين من أعضاء البرلمان عن التصويت.

ونقلت صحيف يومية عن مصادر برلمانية قولها إن القانون الكويتي يقضي بأن أي قرار يتخذ بعد صدور مرسوم الاعلان عن إجراء الانتخابات لا يطبق على هذه الانتخابات بعينها.

لذلك إذا أقر البرلمان مشروع القانون يوم ١٦ مايو الجاري لن تتمكن المرأة من المشاركة في انتخابات المجلس البلدي الى حين إجراء انتخابات عام ٢٠٠٩م .

وقال رئيس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الصباح أمس الثلاثاء إنه على ثقة من تمرير القانون في غضون اسبوعين.

وقالت الصحف : إن هناك نحو ١٣١ الف كويتي يحق لهم الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات في الدولة الغنية بالنفط التي يبلغ عدد سكانها ٢,٧ مليون ويقل مواطنوها عن مليون نسمة.

وذكرت بعض الصحف أنه إذا أقر القانون فإن الحكومة قد تعين نساء في المجلس البلدي المقبل وهو هيئة تضم عشرة أعضاء منتخبين وستة معينين.

وأصبحت الكويتيات اللائي يتقدمن على نظيراتهن الخليجيات في التحرر والتعليم يتخلفن عنهن في الحقوق السياسية. فإلى جانب حرمانهن من المشاركة في الانتخابات لا يمكن أن يصبحن وزيرات او نائبات أو قاضيات أو وكيلات نيابة.

وقالت لولوا الملا الناشطة في مجال حقوق المرأة : إن على النساء التركيز على الحقوق السياسية الكاملة لكنها قالت إنها ليست واثقة من أنهن سيحصلن على حق المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٧م، وأبلغت رويترز "سنحصل عليها إذا كانت الحكومة أكبر جدية واختارت الوقت المناسب لعرض مشروع القانون."

### لحود يرمي بكرة قانون الانتخابات إلى البرلمان :

# لجنة سورية - لبنانية لبحث موضوع المفقودين .. وارتياح دولي للانسحاب السوري

□ بيروت/دمشق/وكالات الأنباء

أعلنت الحكومتان السورية واللبنانية في بيان مشترك صدر عن اجتماع دمشق أمس، عن تشكيل لجنة مشتركة سورية - لبنانية لبحث موضوع المفقودين اللبنانيين.

وجاء تشكيل اللجنة في بيان مشترك صدر إثر اختتام مباحثات نجيب ميقاتي، رئيس مجلس الوزراء اللبناني، مع الرئيس السوري بشار الأسد ونظيره السوري محمد ناجي عطري.

وقال البيان : انطلاقاً مما يثار حول موضوع بعض اللبنانيين المفقودين تم الاتفاق على أن تقوم الحكومة اللبنانية بتزويد الحكومة السورية بما لديها من معلومات حول هذا الموضوع ليصار إلى بحثها من قبل لجنة مشتركة تشكل من الجانبين بعد مراجعتها من الجهات المعنية السورية.

وأضاف البيان : إن الوفدين اللبناني والسوري عقدا اجتماعاً تم خلاله التداول بالعلاقات الأخوية التي تربط لبنان وسوريا، والتي زادتها مشاعر الإخوة والصداقة والقربة، فضلاً عن الدور الذي لعبته سوريا في المحافظة على وحدة لبنان ومنع تقسيمه والدعم الذي قدمته لإعادة بناء مؤسسات الدولة السياسية والأمنية والعسكرية.

وتابع البيان : لقد تم التطرق خلال المباحثات وبنوع خاص إلى الخطوات الواجب اتباعها لتمتين العلاقات الأخوية انطلاقاً مما نصت عليه معاهدة الإخوة والتعاون والتنسيق وما انبثق من الاتفاقيات الثنائية.

وأشار البيان إلى أن الرأي كان متفقاً على تفعيل عملية تنفيذ هذه الاتفاقيات بما يخدم المصلحة المشتركة للبلدين، وإن تطلب الأمر إعادة تقييم الاتفاقات المعقودة.

واتفق الجانبان - حسب البيان - على إعادة تقييم الاتفاقيات الموقعة بين البلدين بما يكفل إزالة أي غبن يشعر به أي طرف في حالة وجوده، عملاً بمبدأ الشفافية في العلاقات وتحقيقاً للمصلحة المشتركة.

وفي هذا الصدد تقرر أن يقوم كل جانب بإعداد ورقة عمل تقييمية لكافة الاتفاقيات والقطاعات لمناقشتها من قبل لجنة مشتركة تُشكّل لهذه الغاية بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني بهدف التوصل إلى خلاصات وصياغة رؤية مستقبلية مشتركة للعلاقات.

إلى ذلك أعرب الجنرال السنغالي الحاج محمد كنجي، قائد فريق الأمم المتحدة المكلف بالتحقق من الانسحاب العسكري السوري من لبنان، عن ارتياحه لمهمته، وفقاً لما شاهده حتى الآن.

وقال كنجي أمام القاعدة العسكرية في رياق (شرق) التي أخلتها القوات السورية في ٢٠ أبريل الماضي : بإمكاني أن أؤكد لكم أننا لم نلتق جندياً سورياً واحداً، أنا مرتاح، مضيفاً : سنمضي في لبنان الوقت اللازم لاستكمال مهمتنا.

يذكر أن سوريا سحبت آخر جنودها من لبنان في ٢٦ أبريل.

من ناحيته اعتبر القومندان الفنلندي كاري أولافي ماكينن

كان، عضو الفريق الأممي، أن التحقق من الانسحاب العسكري السوري يتطلب أكثر من أسبوع، وقال : إذا لم يكن هذا الوقت كافياً فإننا سنعود.

وأوضح أن عمليات التحقق التي بدأت الاثنين الماضي شملت زيارات مواقع سورية سابقة في شمال لبنان وبيروت، إضافة إلى مناطق في سهل البقاع (شرق).

من ناحية أخرى أفاد مراس (فرانس برس) أن أصوات إطلاق نار سُمعت فيما كان فريق الأمم المتحدة، الذي يرافقه ضباط من الجيش اللبناني، متوجهاً إلى بلدة قوسايا في البقاع الغربي، ورجح الصحفيون، الذين لم يسمح لهم بمرافقة ضباط الأمم المتحدة إلى هذه المنطقة، أن يكون مصدر إطلاق النار في الهواء مواقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة الموالية لسوريا في قوسايا).

وأكد مسؤول التنظيم الفلسطيني في لبنان أن إطلاق النار سببه خلل في التنسيق.

وقال : لم يكن لدينا علم مسبق بقدوم الفريق، وإطلاق النار ليس استفزازاً للفريق.

وفي ما يخص الوضع اللبناني الداخلي حول الانتخابات دخل الرئيس اللبناني إميل لحود فجأة وبقوة على خط المطالبة بقانون جديد للانتخابات، منبهاً رئيس البرلمان نبيه برّي، الممتنع عن الظهور منذ أيام، من خطورة إجرائها وفق القانون السابق المثير للجدل.

وجاء موقف الرئيس اللبناني قبل أقل من (٤٨) ساعة فقط على انتهاء المهلة التي ينبغي فيها أن يدعو رئيس البلاد الناخبين إلى اختيار ممثليهم في مجلس النواب في ٢٩ مايو الجاري.

وأوضح رفيق شلالا، مستشار لحود الإعلامي، لوكالة (فرانس برس) أمس أن الرئيس لحود أراد المساهمة في إيجاد وضع يحقق توافقاً أكبر بين اللبنانيين حول قانون الانتخابات، لأنه قلق من مؤشرات انقسام وطني في هذه الظروف الدقيقة التي تتطلب مزيداً من التضامن.

ووجه لحود رسالة إلى بري حثه فيها على إجراء الانتخابات النيابية في مواعيدها الدستورية في ظل قانون يؤمّن أفضل تعبير عن إرادة الشعب.

وأعتبر أن قانون الانتخابات السابق أدى إلى حدوث خلاف سياسي حاد وسيؤدي، إذا أعتمد، إلى نشوء حالة عدم استقرار سياسي في البلاد ونشوء واقع تمايزي بين المناطق التي لا يساوي بينها القانون المذكور في تقسيماته الانتخابية.

ولفت شلالا إلى أن من حق الرئيس الدستوري أن يلفت نظر المجلس النيابي إلى التأثيرات السلبية والمضاعفات السياسية لاعتماد قانون عام ٢٠٠٠م الذي سيكون لحود ملزماً بدعوة الهيئات الناخبة على أساسه في موعد أقصاه مساء اليوم الخميس إذا لم يقر مجلس النواب قانوناً جديداً.

وأكد شلالا أن الرئيس - وهو المؤتمن على الدستور - سيوقع مرسوم الدعوة بكل الأحوال حتى لا يعطل إجراء الاستحقاق في موعده، موضحاً أن التأخير في تنبيه المجلس سببه توالي أيام العطل الرسمية، لافتاً إلى أن يوم أمس الأربعاء هو أول يوم عمل منذ الخميس الماضي.

وقد امتنع رئيس مجلس النواب عن الرد على اتصالات النواب منذ فشل جلسة اللجان المشتركة الخميس الماضي في بحث قانون جديد.

ورفض مصدر مقرب من برّي أن تكون كرة الانتخابات قد أصبحت عند رئيس المجلس.

وقال لوكالة (فرانس برس) - طالباً عدم الكشف عن هويته - : الكرة هي عند الذين تمسكوا بإجراء الانتخابات في موعدها فأجبرونا على اعتماد هذا القانون، في إشارة إلى المعارضة وبعض أطراف السلطة.

وقال : نحن لا نتمسك بقانون القضاء أو قانون ٢٠٠٠م، فنتائجنا الانتخابية في الجنوب والبقاع، حيث الثقل الشيعي، تبقى هي نفسها، ونحن مع المحافظة والنسبية.

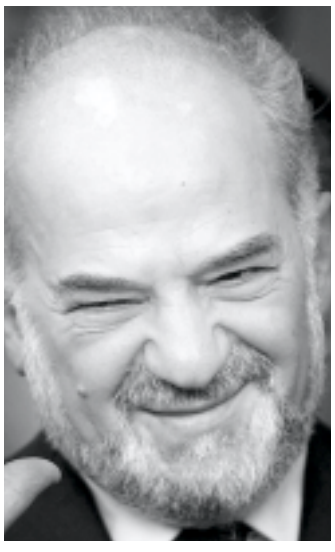

# حكومة الجعفري تواجه مأزق التمثيل السني !!

بغداد ،عمان/اف ب/رويترز

يواجه رئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري أزمته الأولى منذ توليه رئاسة الحكومة بسبب عدم تحقيقه تقدماً كبيراً في المحادثات للمصادقة على أسماء القادة السنة العرب الذين سيشاركون في الحكومة الجديدة.

ويطالب السنة العرب بدور أكبر في الحكومة الجديدة بالرغم من مقاطعة الغالبية السنية بشكل عام للانتخابات العامة التي جرت في الثلاثين من يناير الماضي فيما يشدد الشيعة والاكراد على ضرورة استبعاد عناصر النظام السابق من العملية السياسية.

ويقول الدبلوماسي الأمريكي السابق ريتشارد مورفي: نحن أمام معضلة ..الجعفري لا يرغب في عودة مسؤولي حزب البعث السابقين إلى وظائفهم في حين يطالب السنة بأشخاص يثقون بهم.

وكانت أول حكومة عراقية منتخبة منذ أكثر من نصف قرن قد أدت الثلاثاء اليمين الدستورية لكن ما تزال ابرز الحقائب الوزارية المخصصة للعرب السنة شاغرة.

وشكى قادة السنة العرب من الشيعة واتهموهم بعدم التزامهم بوعودهم باعطائهم موقعاً لا يليق بهم في الوقت الذي ادى فيه تأخر الإعلان عن التشكيلة الحكومية إلى تراجع ثقة الرأي العام العراقي وفي اعطاء زخم على ما يبدو لأعمال العنف.

ويقول نبيل محمد سليم المحلل السياسي العراقي واستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد أن المتشددين في كلا الجانبين هم المسؤولون عن ما آلت إليه الاوضاع الحالية.

وأضاف أن الجعفري أبدى مرونة كبيرة في المباحثات لكن شركاءه مارسوا ضغوطات كثيرة عليه في إشارة مبطنة إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية أحد أبرز احزاب الائتلاف العراقي الموحد الشيعي الذي فاز في الانتخابات.

وقد عمل عبدالعزيز الحكيم زعيم المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في السر على تطهير الجيش والمؤسسات الحكومية العراقية من اعضاء حزب البعث المنحل.

ويرى سليم أن بعض الاطراف من الجانب السني أصروا على بعض أسماء المرشحين في حين أن ثمة حاجة لبعض المرونة.

وأبدى بعض السياسيين من السنة العرب بعد الانتخابات الندم لمقاطعتهم العملية السياسية كما عملت بعض الأطراف الداخلية على إعاقة كل المحاولات التي قد تعيد للسنة العرب وزنهم السياسي.

ومن أهم الأمور التي أعاقت الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة هو منصب وزير الدفاع المخصص للعرب السنة الذي ظل شاغراً.

وقال مورفي الذي يعمل مستشارا مستقلا أن كل الرجال الذين تتوافر فيهم الخبرة ليتولوا منصب وزير الدفاع كانوا يعتبرون موالين لحزب البعث وصدام.

وقال الجعفري للصحافيين بعد أداء اليمين الدستورية الثلاثاء في بغداد أن التأخير في الاعلان عن التشكيلة الوزارية سببه الخلافات بين العرب السنة أنفسهم.

لكن الاطراف السنية نفوا هذه الادعاءات واتهموا الشيعة بمحاولة فرض خيارهم على المرشحين السنة.

وقال أحمد نجادي المتحدث باسم نائب الرئيس العراقي السني غازي الياور إما أن تكون حكومة وحدة وطنية أو تكون حكومة تخدم الفائزين في الانتخابات فقط. وأضاف لقد تقدمنا بقائمة باسماء مرشحينا عدة مرات لكنهم رفضوها جميعاً.

وأوضح نجادي وهو سني: قالوا أنهم إذا اختاروا أي اسم من قائمتنا فإن هذا الأسم قد يكون على علاقة مع المسلحين في العراق.

وحذر مورفي من أن التأخير في تشكيل الحكومة قد يشجع المتمردين باستغلال الفراغ السياسي.

وقال أن ذلك يشجعهم على تصعيد أعمال العنف ضد أفراد الحكومة والمدنيين محاولين تجميد العملية السياسية برمتها.

وقد قتل أكثر من ١٥٠ عراقيا منذ إعلان الجعفري عن تشكيل حكومته غير المكتملة الأسبوع الماضي.

وقد زادت العمليات المسلحة بنسبة ٥٠٪ مقارنة بالشهر الماضي بحسب إحصاءات وزارات الدفاع والداخلية والصحة العراقية.

في غضون ذلك قال الاردن أمس أنه يحترم الرأي الشعبي والرسمي العراقي بعد يوم من تنصيب السياسي المثير للجدل أحمد الجلبي نائباً لرئيس الوزراء العراقي وقائماً بأعمال وزير النفط.